مركز الحبتور للأبحاث

كيف تشكِّلُ الشعبويّةُ السياساتِ الوطنيةَ والعالميةَ؟

إصدار خاص - فبراير 2025

www.habtoorresearch.com

مركز الحبتور للأبحاث

الرئيس التنفيذي

إسلام غُنيم

المدير البحثي

د. عزة هاشم

إعداد

أحمد أبو يوسف

المدير الفني

د. رانيا حواس

إصدار خاص - فبراير 2025

هذا الإصدار مجاني وغير مخصص للبيع أو التوزيع. ويُحظر بيعه أو توزيعه داخل أو خارج مصر، بدون تصريح كتابي من مركز الحبتور للأبحاث، ويحتفظ مركز الحبتور للأبحاث بجميع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى.

اكتسبت الشعبويةُ مؤخرًا زخمًا متزايدًا في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة، الأمر الذي ألقى بتحديات كبيرة على السياسات المحلية والدولية. وعلى الرغم من وجود تلك الظاهرة في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أن صعود الاتحاد السوفيتي كتهديدٍ رئيسي لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية دفع الأوروبيين إلى تجاهل سلبيات الشعبوية والتركيز بدلًا من ذلك على التصدي للتحدي السوفيتي. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، بدأت أوروبا عمليةً مؤسسية لتحديد التهديدات الداخلية والخارجية الجديدة للحفاظ على استعدادها وقدراتها لمواجهة أي تحديات قد تطرأ بشكلٍ غير متوقع. وأسفرت هذه العملية عن تحديد العديد من التهديدات الداخلية مثل الهجرة، ونقص العمالة الماهرة، والشعبوية باعتبارها تهديدات خطيرة. علاوة على ذلك، دخل التكامل الأوروبي مرحلةً جديدة بإبرام معاهدة ماستريخت في عام 1992 التي أسست الاتحاد الأوروبي في شكله الحالي، الأمر الذي جعل الأوروبيين ينظرون إلى الشعبوية باعتبارها تهديدًا قد يعيق التكامل الأوروبي. لذا، يتناول هذا البحث تعريف الشعبوية ويحلل آثارها على السياسات الوطنية والعالمية.

الشعبوية كظاهرةٍ معقدة

لا يوجد لدى العلماء تعريف دقيق لظاهرة الشعبوية، وفي حين يحصرها البعض في الأسلوب الكاريزمي للقادة الذي يمكنهم من جذب الناخبين خلال الانتخابات، يرى آخرون أنها أيديولوجية تعزز من السيادة الوطنية.[1] وتعتمد الشعبوية على ركيزتين أساسيتين: الأولى هي تأمين الأمن العام من التهديدات الخارجية، والثانية هي تقليص الفجوة بين مختلف شرائح المجتمع. ويعتقد بعض الباحثين أن الشعبوية تزدهر على ركيزتين أخريين هما: الإرادة الشعبية والصراع بين الأغنياء والفقراء.[2] وبناء على هذا التعريف اعتبر بعض الباحثين، مثل هوكينز، أن تشافيز، الرئيس الفنزويلي السابق، زعيم شعبوي أعلن عن نفسه منفّذًا لرغبات الشعب وحاميًا لبلاده من جميع الدول الشريرة.

وتتجاوز الشعبوية الفاعلين من البشر لتشمل السياسات الوطنية ضمن أُطرها؛ فعلى سبيل المثال، يمكن وصف بعض السياسات التي تحظى بدعمٍ شعبي أكبر من المتوقع بأنها شعبوية، خاصةً عندما تهدف لتحدي الوضع الراهن القائم. وبمعنى آخر، يمكن وصف السياسات التي يتبناها الشعبويون في بعض البلدان، بما فيها بولندا، لتحقيق أهداف شعبوية، مثل تقييد الهجرة، بأنها سياسات شعبوية. بالإضافة إلى ذلك، لا تُعد الشعبوية حكرًا على اليسار، بل يمكن ملاحظتها أيضًا في أحزاب اليمين المتطرف في جميع أنحاء أوروبا والتي يمكن تصنيفها كأحزاب شعبوية لأنها تعارض الهجرة الأجنبية وتستخدم الاحتجاجات العامة لممارسة الضغط على الحكومات المنتخبة التي تتبع نهجًا ترحيبيًا باللاجئين، ما يعني أن الشعبوية كأيديولوجية سياسية توحد أحزاب اليمين المتطرف واليسار من خلال دفعها إلى تبني مقارباتٍ مماثلة. وبالنسبة لليسار، يتضرر المواطنون بسبب اتساع الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء الذين يستغلون جميع الموارد لمنفعتهم الخاصة والفقراء الذين يقبعون في قاع المجتمع بعيدًا عن الفرص والمزايا. أما بالنسبة لليمين، فقد اتسعت الفجوة نتيجةً لتبني الحكومات سياسات رأسمالية تتماشى مع المعايير السياسية والاقتصادية العالمية. وبالتالي، يتفق كل من اليمين واليسار على ضرورة تعديل الأعراف السياسية السائدة.

وقد يصوت الناس للشعبويين نتيجةً لانعدام الثقة الشعبية في المؤسسات الوطنية، خاصةً إذا كانت الشرائح المجتمعية المتضررة ترى أن المؤسسات الوطنية تعمل لصالح النخبة الثرية. علاوة على ذلك، تتميز الأنظمة الرأسمالية بارتفاع معدلات عدم المساواة الاقتصادية بين المواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى ترسيخ نفوذ وهيمنة النخبة الحاكمة على السياسة.

ويصف بعض الليبراليين الشعبويين بأنهم عنصريون، وأميون اقتصاديًا، وعدوانيون، ومؤيدون للسلطوية، ومنحطون أخلاقيًا، وغير ليبراليين بشكلٍ خطير. بل وفاشلون. لكن كوكس انتقد هذه الاتهامات، معتبرًا إياها تبسيطًا مخلًا بالشعبوية، وجادل بأن نجاح الشعبويين في تحقيق إنجازات ملموسة، مثل إخراج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وفوزهم بالانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام 2016، يدل على ذكائهم ودهائهم وقدرتهم على فهم نبض الشارع.[3] كما تُعدّ نجاحات الشعبويين في النمسا والمجر دليلًا قاطعًا على أن الشعبوية متأصلة بعمقٍ داخل المجتمع الأوروبي.

بالإضافة إلى ما تقدم، يمكن أيضًا تعريف الشعبوية على أنها أسلوب لحشد الرأي العام.[4] ومن هذا المنظور، تُعتبر الشعبوية ظاهرة ذات وجهين؛ فهي تُثير الاحتجاجات والإضرابات، ما يزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي ويُرسخ غياب التوافق بين الحكومات وأحزاب المعارضة. كما تُعتبر الاحتجاجات أداةً لإيصال أصوات الفئات الاجتماعية المُجزأة من خلال تعبئة المتضررين ودفعهم إلى مزيدٍ من الاندماج في المجتمع، بينما تسهم المظاهرات في تعزيز المساءلة العامة فيما يتعلق بأداء الحكومات.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات الشعبوية، تعتمد هذه الدراسة تعريفًا شاملاً للشعبوية يركز على الشخصيات والسياسات ذات الكاريزما التي تسعى إلى تحدي الأعراف السياسية السائدة وإرساء أسس جديدة للحكم ترتكز على نتائج الانتخابات.

تقويض الديمقراطية: جانب سلبي للشعبوية

تُعد العلاقة بين الشعبوية والديمقراطية علاقة متعددة الأوجه ومعقدة للغاية. وبشكلٍ أساسي، تعتمد الديمقراطية الدستورية في أي بلد على ركيزتين أساسيتين، وهما الفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة. وينتقد الشعبويون كلا المبدأين بحجة أن السلطات التشريعية المنتخبة مملوكة للشعب، وبالتالي لا ينبغي تقسيمها إلى مجلسين. علاوة على ذلك، انتقد الشعبويون المتطرفون موازنة المؤسسات المنتخبة بالمؤسسات غير المنتخبة مثل السلطة القضائية لاعتقادهم أن السلطات المنتخبة لا يجوز الاعتراض عليها لأن الشعب هو من انتخبها لتحقيق رغباته، وهذا هو جوهر الديمقراطية الذي ينبغي احترامه.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما فعله الرئيس ترامب في نوفمبر 2018 عندما وقَّع مرسومًا يقضي بحرمان المهاجرين غير الشرعيين من حق اللجوء إذا عبروا الحدود الأمريكية بشكل غير قانوني، وذلك بهدف الحد من الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجنوبية للولايات المتحدة. ومع ذلك، عارض القاضي جون تاجار، عضو محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة التاسعة، هذا القرار، وأصدر أمرًا يقضي بقبول طلبات اللجوء من جميع المهاجرين، سواء دخلوا البلاد بشكل قانوني أم لا، فما كان من ترامب إلا أن انتقد القاضي، واصفًا قراره بالعار، قبل أن يطلق عليه لقب "قاضي أوباما".[5] وفي الواقع، إن طريقة ربط ترامب بين القاضي والرئيس السابق أوباما تكشف عن تصوره وإدراكه أن القضاء مؤسسة يجب أن تتبع الرئيس المنتخب وتعمل بما يتوافق مع سياساته، وليس الوقوف ضدها.

كما حدث موقف مماثل في تركيا عندما قام الرئيس أردوغان بتحويل النظام السياسي التركي من برلماني إلى رئاسي، حيث أدى هذا التحول إلى تعزيز صلاحيات الرئيس على حساب السلطة القضائية نفسها. وبينما برر حزب العدالة والتنمية الحاكم هذه الخطوة باعتبارها وسيلة للحفاظ على الاستقرار

السياسي في البلاد، يرى بعض المحللين أن الهدف الحقيقي لهذه التعديلات الدستورية هو تعزيز السلطة التنفيذية للرئيس على حساب السلطة القضائية.

وبما أن الشعبويين يرفضون مبدأ توازن القوى الذي يقوم عليه أي نظام ديمقراطي ويحاولون دائمًا تقييد السلطة القضائية، فيمكننا وصفهم بأنهم قادة سلطويين يرون أنفسهم مفوضين قانونًا من قِبَل الشعب للتصرف بحرية. وتُبرر وجهة النظر تلك هجوم الشعبويين على المؤسسات غير المنتخبة التي قد تعيق أي محاولة شعبوية لتغيير الأعراف السياسية السائدة. وعلى الرغم من ذلك، يُفضل الشعبويون الترشح للانتخابات حتى وإن لم يكونوا مقتنعين تمامًا بها، وذلك بغرض الوصول إلى السلطة. وبعد توليهم المناصب، يستخدمون سلطاتهم التنفيذية لتقويض الأنظمة القائمة بالفعل؛ فعلى سبيل المثال، نجح الشعبويون في عام 2016 في دفع حكومة ديفيد كاميرون المحافظة إلى إجراء استفتاء شعبي حول انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي رغم معارضة الحكومة لحملة الخروج.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن الشعبويين ليسوا ديمقراطيين على الإطلاق. ومع ذلك، عندما تقتصر خياراتهم بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية، فإنهم يختارون الديمقراطية المباشرة لتقويض شرعية المؤسسات التمثيلية التي يُنظر إليها على أنها عائق أمام مساعيهم. ويُعد نجاح حزب فيدس الشعبوي المجري في تقويض النظام الديمقراطي مثالًا آخر على عدم ديمقراطية الشعبويين. ففي عام 2010، حصل الحزب على أغلبية الثلثين في الانتخابات البرلمانية، وفي عام 2012، أقرّ دستورًا جديدًا للبلاد دون مراعاة مخاوف أحزاب المعارضة أو إشراكها في عملية اتخاذ القرار.[6]

نتائج الانتخابات البرلمانية المجرية لعام 2010

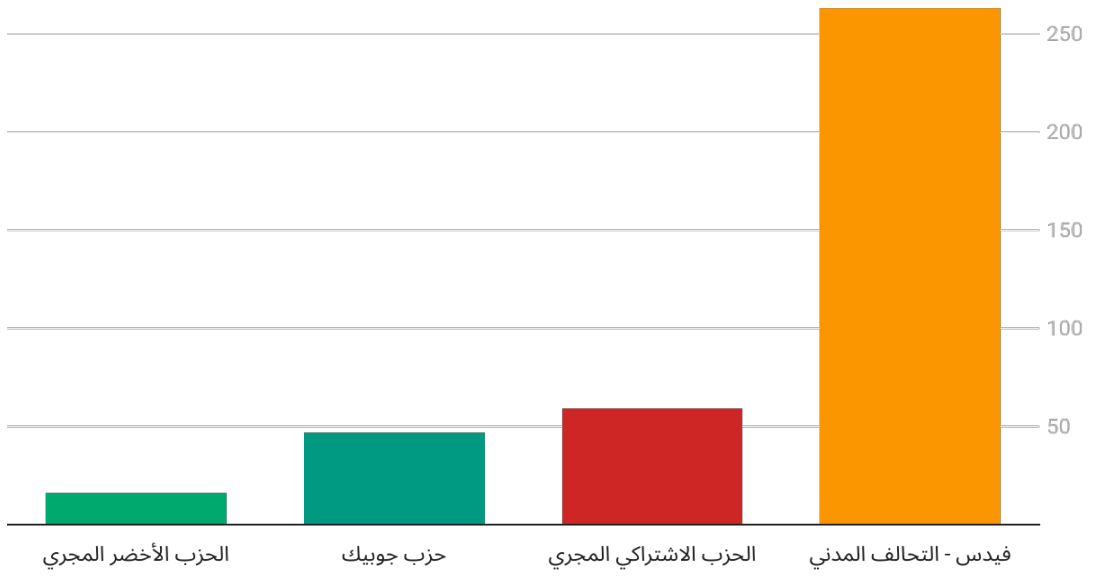

المصدر: OSCE

ولم يتوقف حزب فيدس عند هذا الحد، بل أقر نوابه في يوم الأربعاء، الموافق 12 ديسمبر 2018، قانونًا يهدف إلى تجريد المحكمة العليا من اختصاصاتها الإدارية الرئيسية وتفويض تلك الاختصاصات لمحكمةٍ جديدة ينشئها ويشرف عليها وزير العدل الذي يعينه أوربان نفسه، وبالتالي إحكام قبضة أوربان - زعيم الحزب - على السلطة القضائية.[7]

قد تؤدي مشاركة الشعبويين في الحكومات الائتلافية إلى زعزعة استقرار البلدان لأن شركائهم الليبراليين لا يستطيعون مجاراة أفكارهم المتطرفة؛ فعلى سبيل المثال، أدى اغتيال بيم فورتوين في عام 2002 إلى فوز حزبه الشعبوي «قائمة بيم فورتوين» بالمركز الثاني في الانتخابات التي جرت في مايو 2002 (بواقع 26 مقعدًا من أصل 150 مقعدًا). ونتيجةً لذلك، شارك حزب قائمة بيم فورتوين في الحكومة الائتلافية بقيادة يان بيتر بالكننده المنتمي إلى حزب النداء الديمقراطي المسيحي، وهو حزب سياسي وسطي وأحد أبرز الأحزاب في هولندا. ولم تستمر هذه الحكومة سوى 87 يومًا قبل أن تنهار بسبب خلافات بين وزيرين من قائمة بيم فورتوين.[8] بالإضافة إلى ذلك، عارض حزب قائمة بيم فورتوين توسيع الاتحاد الأوروبي، لذلك لم يكن من الممكن لحزبين لديهما وجهات نظر مختلفة حول التكامل الأوروبي والهجرة أن يعملا معًا.

نتائج الانتخابات البرلمانية الهولندية لعام 2002

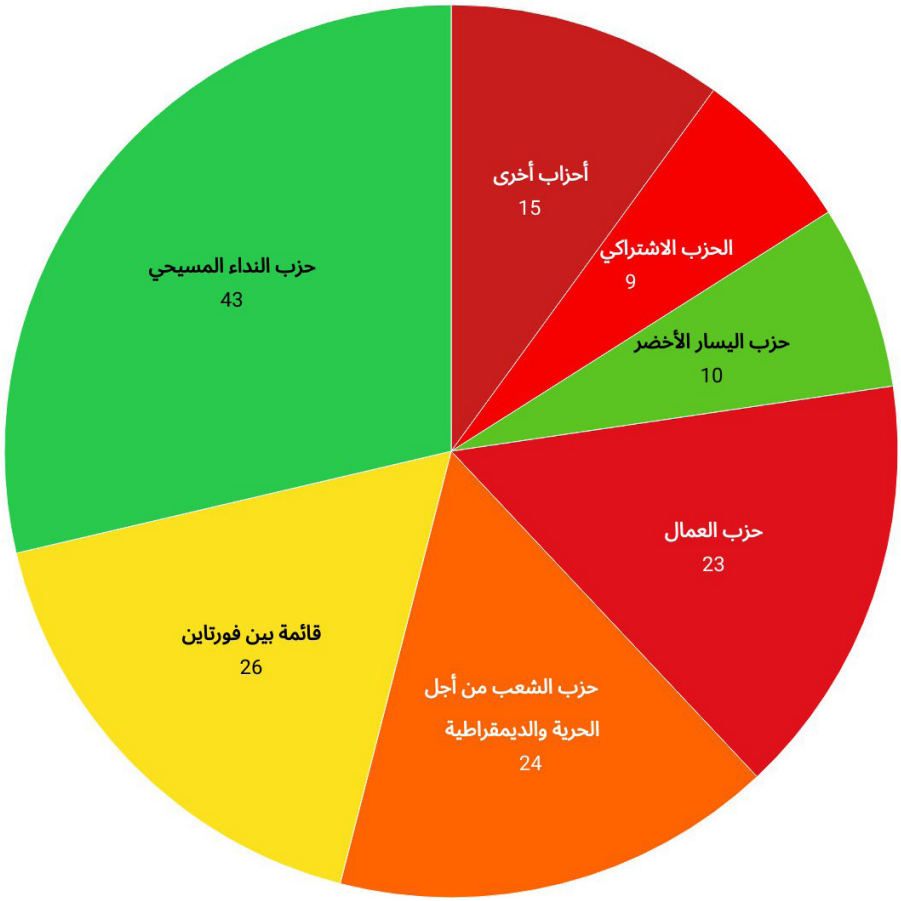

المصدر: Statistics Netherlands

التداعيات العالمية للشعبوية

تشكِّل الشعبوية تهديدًا خطيرًا للسياسة العالمية، إذ يعارض الشعبويون فكرة الاندماج الكامل مع الدول الأخرى، ما يجعل صعود الشعبوية يمثل تهديدًا حقيقيًا لوحدة الدول الأوروبية. وعادةً ما تتكامل البلدان اقتصاديًا وسياسيًا لتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي والاستقرار داخل أسواقها، إلى جانب تعزيز أمنها القومي. وقد تبنت أوروبا العديد من المحاولات التدريجية قبل الوصول إلى المرحلة الحالية من التكامل الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال، ألغت أوروبا جميع أنواع القيود المفروضة على التجارة وسمحت بحرية حركة عوامل الإنتاج، ما يعني أن العمالة أصبحت قادرة على الانتقال من بلدٍ إلى آخر بحريةٍ مطلقة. ويرى الشعبويين البريطانيون أن مبدأ حرية حركة عوامل الإنتاج، وخاصةً حرية حركة العمالة داخل الاتحاد الأوروبي، أثّر بشكل كبير على معدلات البطالة في المملكة المتحدة، حيث زعموا أن تدفق العمال من دول أوروبية أخرى، وخاصةً من أوروبا الشرقية، أدى إلى اجتياح سوق العمل البريطاني والاستيلاء على الوظائف التي كان ينبغي أن يشغلها مواطنون بريطانيون.

وينظر الشعبويون إلى التكامل باعتباره تهديدًا لثقافتهم وهويتهم الوطنية لأنه على الرغم من أنه يهدف بشكلٍ أساسي إلى الحفاظ على الأسس السياسية والاقتصادية، إلا أنه يزيل الحدود بين مختلف الثقافات، ما يؤثر على العادات المحلية للبلدان ويدفع نحو اعتناق معايير ثقافية شاملة مغايرة تمامًا بمرور الوقت. كما يرى الشعبويون أيضًا أن التكامل يؤدي إلى إذابة الهويات الوطنية المحلية في إطار هوية قارية جديدة، ما يُسهل إمكانية حصول المواطنين على جنسية مزدوجة.

علاوة على ذلك، يرفض الشعبويون فكرة الحدود المفتوحة، معتبرين إياها تهديدًا واضحًا لأمنهم القومي. ونظرًا لأن التكامل الاقتصادي يتطلب حرية حركة العمالة ورأس المال وبقية عوامل الإنتاج، ولأن اتفاقية شينجن تتيح للأوروبيين التنقل بحرية بين الدول، يطالب الشعبويون في أوروبا بإعادة التفاوض بشأن هذه الاتفاقية، ويدعون إلى غلق الحدود وفرض رقابة مشددة عليها. من ناحيةٍ أخرى، تسببت وتيرة الهجمات الإرهابية المتزايدة في أوروبا في السنوات الأخيرة في تعزيز وجهات نظر الشعبويين حول ضرورة غلق الحدود في أوروبا؛ فعلى سبيل المثال، عززت هجمات باريس في عام 2015، التي خُطط لها على الأراضي البلجيكية ونُفِّذَت على الأراضي الفرنسية، وجهات نظر الشعبويين حول ضرورة غلق الحدود.

ويعتبر الشعبويون التكامل تهديدًا لسيادة بلدانهم، إذ يتيح لسلطة خارجية عليا التدخل في شؤونهم الداخلية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الأزمة الإيطالية في عام 2011، حينما مارس الاتحاد الأوروبي ضغوطًا هائلة على حكومة سيلفيو برلسكوني، ما دفعه في نهاية المطاف للاستقالة تحت وطأة تلك الضغوط. وبعد ذلك، عُين ماريو مونتي رئيسًا للوزراء ليشكل حكومة تكنوقراط جديدة، دون أن تُجرى انتخابات، ما شكل تحولًا غير تقليدي في السياسة الإيطالية. وقد أدى هذا الحدث إلى تأجيج المشاعر الشعبوية، وهو ما انعكس في نتائج الانتخابات العامة الإيطالية لعام 2013، حيث برز حزب حركة النجوم الخمس الشعبوي كقوةٍ رئيسية بحصوله على 25.6٪ من الأصوات في مجلس النواب و23.8٪ في مجلس الشيوخ.[9]

نتائج انتخابات مجلس النواب الإيطالي لعام 2013

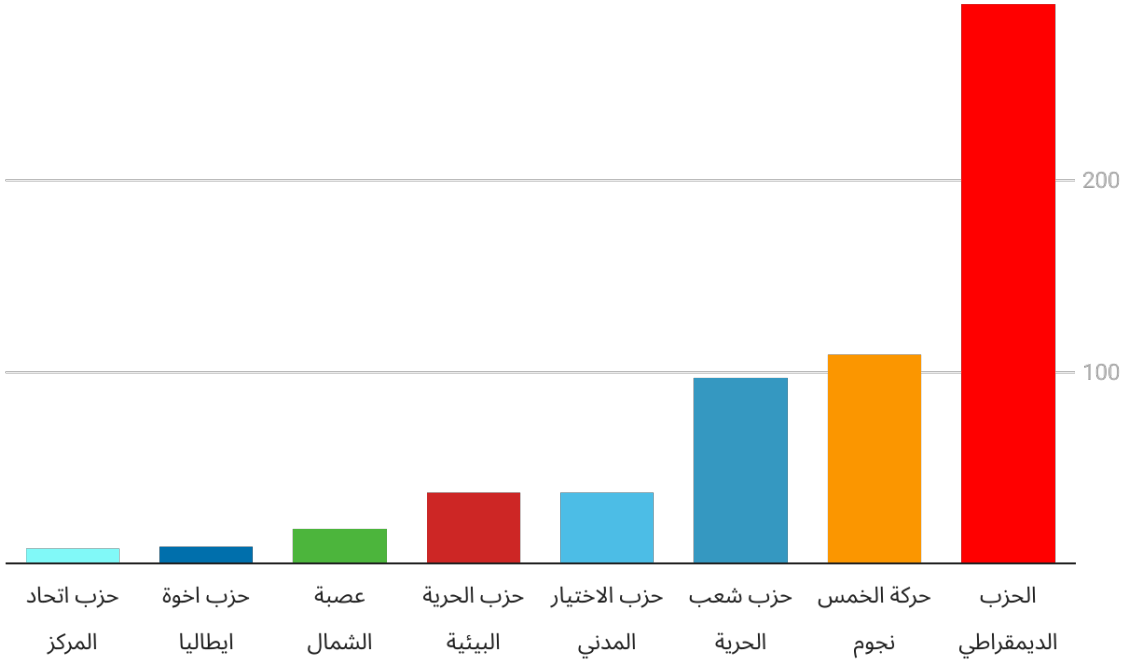

المصدر: مصادر متعددة

نتائج انتخابات مجلس الشيوخ الإيطالي لعام 2013

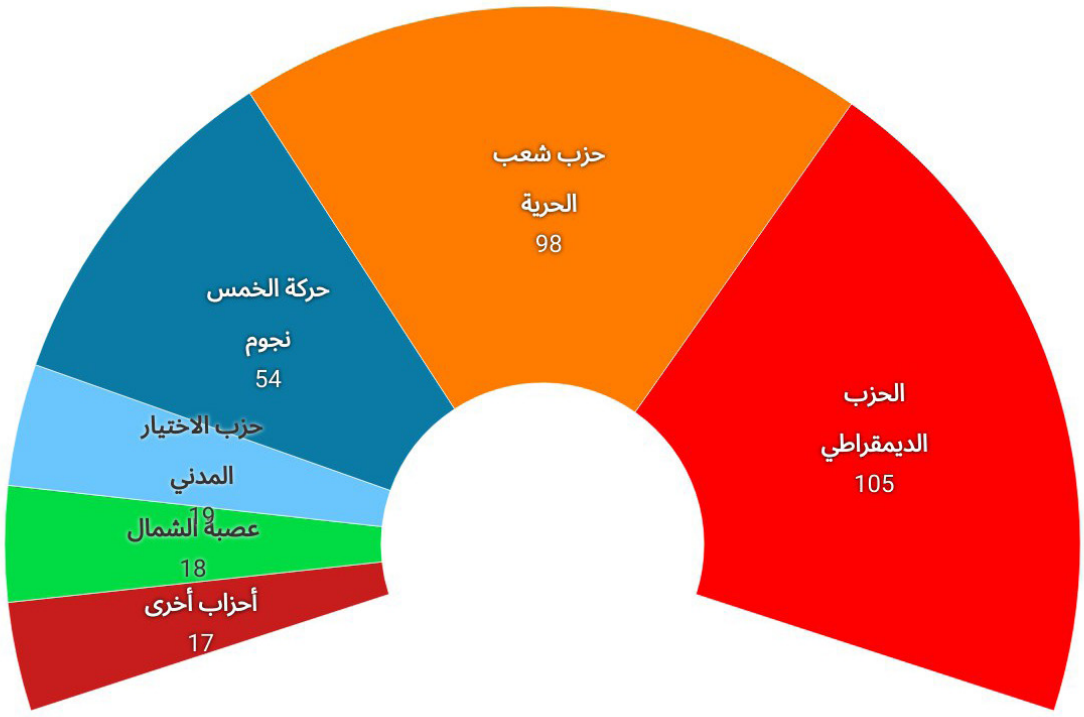

المصدر: مصادر متعددة

تعد السياسات المتعلقة بتوطين اللاجئين في أوروبا من أبرز الأمثلة على تنامي المد الشعبوي، حيث واجهت معارضة واسعة من عدد من الدول، على رأسها إيطاليا، التي كانت من بين الأكثر انتقادًا لهذه السياسات. كما سعت ألمانيا، في عهد المستشارة أنجيلا ميركل، إلى إعادة اللاجئين إلى أول دولة سُجلوا فيها، وهي خطوة يُنظر إليها على أنها محاولة للتخفيف من حدة المعارضة المتزايدة داخل ائتلافها الحاكم.[01] ونظرًا لأن معظم اللاجئين دخلوا أوروبا عبر اليونان وإيطاليا، فقد تحملت هاتان الدولتان عبئًا غير متكافئ، واضطرتا إلى استيعاب عدد من اللاجئين يفوق قدرتهما على التعامل معه. وفي الوقت نفسه، رفضت دول أخرى، مثل بولندا والمجر، قبول اللاجئين بشكلٍ قاطع، بحجة مخاوف تتعلق بالأمن القومي، حيث نظرت هذه الدول إلى سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة باللاجئين باعتبارها تحديًا مباشرًا لسيادتها الوطنية وتدخلًا غير مرحب به في شؤونها الداخلية.

من جهته، يرى حزب التجمع الوطني الفرنسي (الجبهة الوطنية سابقًا) أن الاتحاد الأوروبي يشكل أداة لتقويض إرادة الشعب الفرنسي، معتبرًا إياه مشروعًا تكامليًا يتعارض مع المصالح الوطنية. لذا، يرفض الحزب مفهوم المواطنة الأوروبية ويعارض الإطار الحالي للتعاون مع المؤسسات الأوروبية، وخاصةً في القضايا الجوهرية مثل الأمن والهجرة. كما يدعو الحزب إلى التفاوض مجددًا على المعاهدات الأوروبية لجعلها أكثر توافقًا مع مبادئ السيادة الوطنية.[11]

ويتبنى حزب ديمقراطيو السويد موقفًا مشابهًا، حيث يدعو أيضًا إلى التفاوض مجددًا على المعاهدات الأوروبية ويقترح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي تمامًا إذا لم تُلبَّ مطالبه.[21] ولكن ماذا سيحدث إذا نجح الشعبويون في تفكيك الاتحاد الأوروبي؟ من المرجح أن يؤدي هذا السيناريو إلى إلغاء عملة اليورو واستبدالها بالعملات الوطنية، إذ قد تفضي العودة إلى القومية إلى تفاقم النزاعات بين البلدان وجعلها أكثر وضوحا وحدّة لأن غياب التعاون يفسح المجال للمنافسة واتخاذ القرارات أحادية الجانب.

ومن ناحية أخرى، يعطي الشعبويون الأولوية لتعظيم مصالحهم الوطنية على الساحة الدولية، وغالبًا ما ينتهجون سياسات صدامية بدلًا من سياسات تعاونية. ومنذ أن تولى الرئيس ترامب منصبه في الولايات المتحدة في عام 2016، أحدثت إدارته حالةً كبيرة من عدم الاستقرار في العلاقات مع الحلفاء الأوروبيين، لا سيما فيما يتعلق بمساهماتهم المالية في الناتو. وقال الرئيس ترامب إن الحلفاء الغربيين يستفيدون من حماية الناتو بينما تتحمل الولايات المتحدة معظم العبء، لذا طالب الدول الأعضاء بزيادة مساهماتها في ميزانية الناتو من خلال رفع نفقاتها العسكرية إلى 2٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.[31]

ويمثل طلب الرئيس ترامب بزيادة النفقات العسكرية من قبل الأعضاء الأوروبيين في الناتو محاولة لتغيير المعايير القائمة لصالح الولايات المتحدة، دون مراعاة الآثار السلبية المحتملة على الدول الأوروبية الأعضاء؛ فعلى سبيل المثال، تفتقر بعض البلدان، مثل أيسلندا، إلى جيوش دائمة كبيرة قادرة على استيعاب هذا الارتفاع في الإنفاق العسكري. وفي الواقع، يوضح هذا الطلب مدى استعداد الشعبويين لتعطيل التحالفات القائمة وتشكيل تحالفات جديدة تعطي الأولوية لمصالحهم الوطنية.

وتتضمن الأمثلة الأخرى على سياسات ترامب الخارجية الشعبوية انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الموقع في عام 2015، وصراعه الاقتصادي مع الصين من خلال

فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات الصينية إلى السوق الأمريكية، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على تركيا، حيث تعكس هذه الإجراءات الطبيعة الصدامية التي تتسم بها السياسات الشعبوية على الساحة الدولية.

علاوة على ذلك، تثبت هذه الأمثلة أن صعود الشعبوية في بلدٍ ما يمكن أن يشكل تهديدًا أوسع للاستقرار العالمي. ويفسر هذا المنظور رد الاتحاد الأوروبي الصارم على النمسا في عام 2000 في أعقاب نجاح حزب الحرية النمساوي الشعبوي بعد حصوله على 26.9٪ من الأصوات في انتخابات عام 1999، حيث شكَّل حزب الحرية حكومةً ائتلافية مع حزب الشعب النمساوي المحافظ في فبراير 2000، ما أثار مخاوف واسعة النطاق في جميع أنحاء أوروبا وأدى إلى خفض الاتحاد الأوروبي للعلاقات الثنائية بين دوله الأعضاء الـ14 في ذلك الوقت والنمسا إلى المستوى البيروقراطي. بالإضافة إلى ذلك، حذرت المفوضية الأوروبية من أن أي انتهاك لقيم الاتحاد الأوروبي من جانب الحكومة النمساوية قد يؤدي إلى فرض عقوبات تتضمن تعليق حقوق تصويت النمسا في مجلس الاتحاد الأوروبي.[41]

نتائج الانتخابات البرلمانية النمساوية لعام 1999

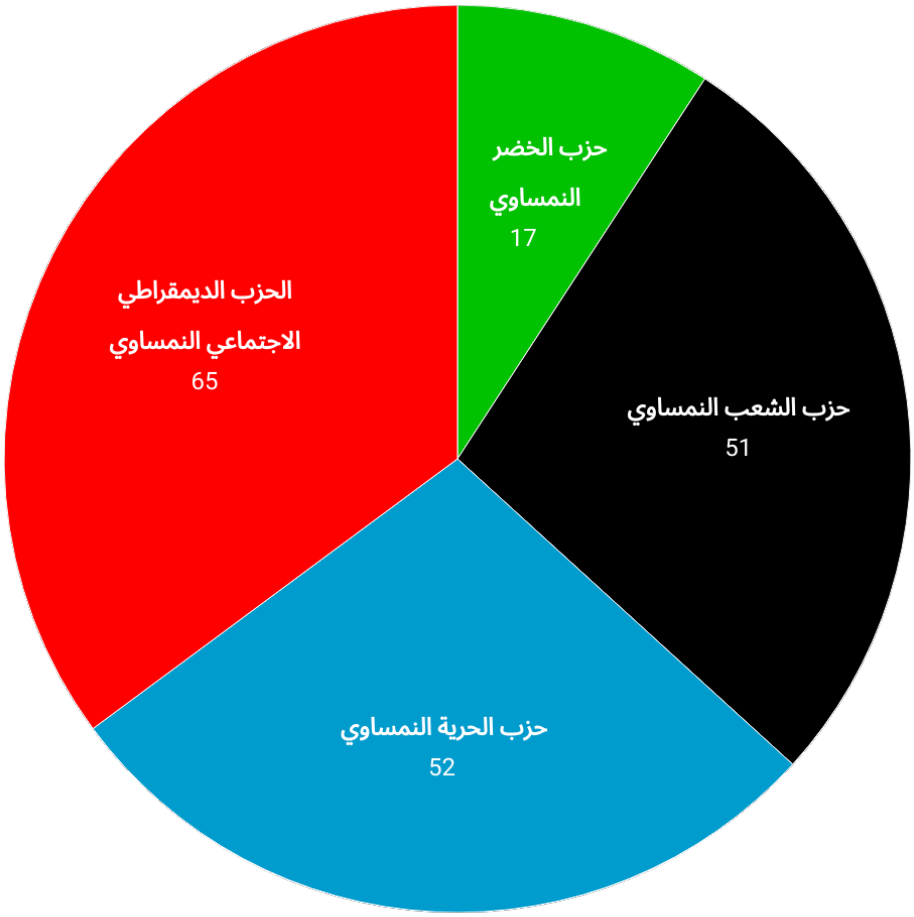

المصدر: Parliament Austria

ما التالي؟

لا يتردد الشعبويون، بوصفهم قوميين، في خوض الانتخابات إذا كانت السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة، لكنهم قد يسعون إلى تقويض النظام الديمقراطي فور توليهم الحكم. وعلى عكس الديمقراطيين الذين يعتمدون على صناديق الاقتراع والوسائل الدستورية، مثل الاستفتاءات، لتمرير القوانين، يعتقد الشعبويون أن التجمعات الجماهيرية هي الطريقة الأكثر فعالية لإظهار الدعم لتمرير القوانين المثيرة للجدل مثل تقييد الهجرة أو الانسحاب من الاتفاقيات. لذلك، إذا نجح الشعبويون في حكم الدول الكبرى في أوروبا، مثل ألمانيا أو فرنسا، فمن الأرجح أن تندلع الحروب؛ فعلى سبيل المثال، شنت روسيا التي يحكمها زعيم شعبوي هجومًا على أوكرانيا بسبب رغبة الأخيرة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما اعتبره الروس تهديدًا لبلادهم.

وإذا استمر تصاعد نفوذ الشعبويين في أوروبا، فمن المتوقع أن يتفاوضوا لتعديل اتفاقيات الاتحاد الأوروبي لفرض قيود على حركة الأفراد عبر الحدود، ما قد يؤدي إلى تقويض تكامل الاتحاد الأوروبي. كما سيفرض الشعبويون المزيد من القيود على الهجرة الأجنبية التي يعتبرونها تهديدًا للهوية الأوروبية. وإذا نجحوا في تعديل اتفاقيات الاتحاد الأوروبي، فسيسعون إلى تعزيز هويتهم الوطنية، الأمر الذي قد يؤدي بمرور الوقت إلى زيادة المنافسة والتوترات مع دول الجوار، حيث ستسعى كل دولة لفرض هيمنتها على الدول الأخرى. ومن المحتمل أن تتضاءل آليات التعاون والتنسيق مع الدول الأخرى لأن القادة الشعبويين يميلون إلى معارضة الاتفاقيات الدولية التي قد تحد من قدرتهم على العمل محليًا ودوليًا، ويرون فيها تهديدًا للسيادة الوطنية. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يستعيد الدور الأوروبي زخمه على الساحة السياسية العالمية، ما سيؤدي إلى تضارب المصالح بين الدول الأوروبية التي قد تتبنى سياسات خارجية متباينة لتعظيم مصالحها. وفي الوقت ذاته، من المرجح أن يلهم صعود الشعبوية في أوروبا حركاتٍ مماثلة في أفريقيا وآسيا، ما يزيد من خطر نشوب النزاعات بين البلدان.

ختامًا، لا يوجد تعريف دقيق للشعبوية كظاهرة، حيث يعرفها بعض المنظرين على أنها أيديولوجية، بينما يراها البعض الآخر حركةً سياسية نشأت نتيجةً للوضع الاقتصادي المزري للمواطنين الفقراء الذين أصبحوا مستعدين لتحدي الأعراف السائدة وإرساء قواعد جديدة تخدم مصالحهم. وبالتالي، يكمن جوهر الشعبوية في الصراع بين الأغنياء والفقراء. ويعتقد منظّرون آخرون أن الشعبوية تؤثر على النظام الديمقراطي بشكلٍ إيجابي لأنها تُجبر النخبة الحاكمة على مراعاة مطالب الشرائح الاجتماعية المجزأة. ومع ذلك، لا تزال سلبيات الشعبوية طاغية، حيث يحاول الشعبويون محليًا تقويض شرعية المؤسسات غير المنتخبة مثل السلطة القضائية. علاوة على ذلك، يميل الشعبويون إلى التسلط ويسعون إلى الحد من كفاءة النظام الديمقراطي الذي يُعتقَد أنه مفيد للنخبة. وعلى الصعيد الدولي، يُعتبر الشعبويون قادة قوميين يسعون إلى تعظيم فوائد بلدانهم حتى لو استلزم ذلك شن حروب اقتصادية أو الانسحاب من المعاهدات الدولية. ونظرًا للنزعة القومية التي يتبناها الشعبويون، فإنهم يرفضون فكرة التكامل التي قد تُخِضع سيادتهم الوطنية لالتزامات خارجية يُنظر إليها على أنها لا تناسب الطابع الوطني. لذا، يشكِّل صعود الشعبويين تهديدًا حقيقيًا للسلم العالمي.

المراجع

1. Landau, D. (2018). Populist Constitutions. The University of Chicago Law Review, 85(2).

2. Acemoglu, D., Egorov, G. and Sonin, K. (2013). A Political Theory of Populism. The quarterly journal of economics, 128 (2).

3. Cox, M. (2018). The rise of populism and the crisis of globalization: Brexit,Trump and beyond. In *The Post Cold War World* (pp. 247-239). Routledge.

4. Landau, D. (2018). Populist Constitutions. The University of Chicago Law Review, 85(2), 521.

5. Haslett, C. (2018). President Trump blasts Judge ruling blocking Asylum restrictions, predicts he will win in Supreme Court, ABC NEWS, Accessed on 8 January 2025. https://abcnews.go.com/Politics/president-trump-blasts-judges-ruling-blocking-asylum-restrictions/story?id=59323086

6. Bánkuti, M., Halmai, G., & Scheppele, K. L. (2012). Hungary's illiberal turn: disabling the constitution. *Journal of Democracy*, *23*(3), 138-146.

7. Simon, Z. (2018). Bloomberg- Orban tightens grip over the Hungarian courts after chaotic vote. Accessed on 10 January 2025. https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-12-12/orban-pushes-hungary-to-point-of-no-return-as-europe-grumbles

8. Pennings, P., and Keman, H. (2002). The Parliamentary elections of 2002: Fortuyn versus the establishment. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/251425614_The_Dutch_Parliamentary_Elections_of_2002_Fortuyn_versus_the_Establishment

9. Toygur, L. (2018). A guide to understanding Italy: the 2018 elections and beyond. Elcano Royal Institute. Accessed 10 January 2025. http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_es/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari39-2018-toygur-guide-to-understanding-italy-2018-elections-and-beyond

10. Toygur, L. (2018). A guide to understanding Italy: the 2018 elections and beyond. Elcano Royal Institute. Accessed 10 January 2025. http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_es/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari39-2018-toygur-guide-to-understanding-italy-2018-elections-and-beyond

11. Surel, Y. (2011). The European Union and the challenges of populism, Journal of Policy brief, Notre Europe, 27. https://institutdelors.eu/wp-content/uploads/2018/01/bref27_ysurel_en.pdf

12. Surel, Y. (2011) the European Union and the challenges of populism, Journal of Policy brief Notre Europe, 27.https://institutdelors.eu/wp-content/uploads/2018/01/bref27_ysurel_en.pdf

13. Pothier, F., and Vershbow, A. (2017). NATO and Trump: the case for a new transatlantic bargain. Retrieved fromhttps://www.atlanticcouncil.org/images/publications/NATO_and_Trump_web_0623.pdf

14. Pelinka, A. (2001). The Haider phenomenon in Austria: Examining the FPO in European context. *Journal of the International Institute*, *9*(1). Retrieved from, https://quod.lib.umich.edu/j/jii/4750978.0009.102/--haider-phenomenon-in-austria-examining-the-fpo-in-european?rgn=main;view=fulltext

مركز
الحبتور
للأبحاث